المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 23-08-2005 العـــدد : 14241
الصفحـات : 13 المسلسل : 58

قرارات اقتصادية تحمل الخير في عهد الخير

المنافسة القائمة تمنع المواطن نقطة ارتكاز
التجار من التفكير في الازدهار المتوقع
زيادة أسعار السلع للاقتصاد السعودي

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 23-08-2005 العـــدد : 14241
الصفحـات : 13 المسلسل : 58

جاءت جملة القرارات الاقتصادية التي شملها الأمر الملكي الصادر أمس الاثنين لتعكس الحرص الكبير والتركيز الأساسي لخادم الحرمين الشريفين على تحسين مستوى المعيشة، واعطاء المواطن أولوية مطلقة من خلال زيادة الرواتب من جهة وزيادة الانفاق على مشروعات الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة من جهة اخرى، وايضا الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية التي تعمل على تحفيز الاقتصاد الوطني بشكل يساهم في التحقيق التدريجي للتنويع الاقتصادي المطلوب.

ويعتبر ما اشتمل عليه الأمر الملكي بمثابة خطة اقتصادية متكاملة للكيفية التي سيتم التعامل بموجبها مع الوضع الاقتصادي الجيد الناجم عن فائض مالي كبير متوقع لهذا العام نتيجة للطفرة الكبيرة في العائدات البترولية الناجمة عن الارتفاع الكبير في اسعار البترول العالمية لتتجاوز مستوى ٦٠ دولاراً للبرميل للخامات الرئيسية وايضا ارتفاع مستوى انتاج المملكة من البترول ليتجاوز مستوى ٩,٥ مليون برميل يومياً.

ويمكن استخلاص نتيجتين رئيسيتين من هذه الخطة الاقتصادية التي اشتمل عليها الأمر الملكي:

١-اراحة المواطنين بأن تحسين مستوى معيشتهم هو الأولوية المطلقة لخادم الحرمين الشريفين في بداية عهده حيفظه الله، وأن الازدهار المتوقع للاقتصاد السعودي سيكون المواطن نقطة ارتكازه الأساسية ليستفيد منه من خلال زيادة الانفاق على الخدمات التي يحتاجها يوميا من مياه وطرق وغيرها وجميع ما من شأنه تحقيق زيادة حقيقية في دخله وليست فقط زيادات اسمية من خلال زيادة الرواتب.

٢-رغبة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله وحكومته الرشيدة في اضفاء مزيد من الشفافية والوضوح في كيفية التعامل مع الفائض المالي المتوقع للدولة، والتوضيح للجميع بأنه ليست هنالك بنود اضافية في الانفاق غير ما نص عليه الأمر الملكي وأن هذه البنود جميعها موجهة لقطاعات انتاجية مباشرة وغير مباشرة، وأن ما يتبقى من فائض بعد اعتماد هذه المبالغ للقطاعات المذكورة سيوجه لاطفاء الدين العام.

وأعرف من خلال التعامل عن قرب مع خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين حفظهما الله، بأنه لا يمكن الموافقة على الكثير من المقترحات المقدمة بين الحين والآخر لاحداث زيادات على تعرفة العديد من الخدمات الأساسية، وبالذات غير المبررة منها واصرارهما على مراجعة عناصر التكلفة لهذه الخدمات، خاصة في ظل عدم معايشة المواطن لتحسن كبير في مستوى هذه الخدمة وما يتسبب فيه ذلك من معاناة له وزيادة أعباء وتكاليف الحياة لديه.

وهو ادراك واع يبعث على الاطمئنان ويعطي اشارة واضحة من خلال هذه القرارات الاقتصادية بأن الدخل الحقيقي للمواطن سيأخذ في التحسن التدريجي كما أن عدالة التوزيع للمكاسب المتحققة للاقتصاد السعودي هي النهج الذي ستتبناه القيادة الرشيدة.

ولو قمنا باجراء مراجعة سريعة لمفردات الأمر الملكي وما اشتمل عليه من قرارات اقتصادية، نجد أنه ينقسم الى جزءين أساسيين:

الأول: ويتعلق بتزويد المواطن بجرعة فورية وضرورية في دخله الشهري من خلال زيادة راتبه بنسبة ١٥٪، تساعده على مواجهة الأعباء المالية المتزايدة، وبالذات بالنسبة لأولئك المواطنين من ذوي الدخل المحدود من موظفين ومتقاعدين ومستفيدي الضمان الاجتماعي.. اضافة الى زيادة التسهيلات المالية المتاحة والتقليل من القوائم الطويلة للانتظار للحصول على قروض سواء من بنك التسليف أو صندوق التنمية العقاري، وهما الصندوقان الحيويان اللذان يحتاجهما معظم المواطنين سواء لبناء مساكن خاصة بهم أو الاقتراض للمساعدة في تمويل أعباء استهلاكية ضرورية لهم.

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 23-08-2005 العـــدد : 14241
الصفحـات : 13 المسلسل : 58

وتـأتـي الـزيـادة فـي الـرواتب والمخصصات بنسبة ١٥٪ على رأس قائمة الأولويات العاجلة التي يحتاجها المواطن لتشمل ليس فقط من هم على رأس العمل من موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين، وانما تشمل ايضا رواتب المتقاعدين اضافة الى رفع السقف الأول لمخصصات الضمان الاجتماعي، فيما روعي باضافة راتب شهر الى هذه الزيادة لموظفي المرتبة الخامسة فما دون كون زيادة ١٥٪ لرواتب هؤلاء المنخفضة أصلا قد لا تعني الشيء الكثير لهم ولن تحسن كثيرا من مستوى معيشتهم.

الآثار الاقتصادية لزيادة الرواتب

ويمكن تلخيص أهم الآثار الاقتصادية لزيادة الرواتب بنسبة ١٥٪ وذلك من خلال النقاط التالية:

١-أن هـذه الـزيـادات الفورية في الرواتب ستعمل على فك ضائقة الكثير من المواطنين وبالذات ذوي الدخل المنخفض، في ظل الارتفاعات التي طرأت على أسعار العديد من السلع والخدمات وفي ظل تحول الكثير منها من كونها سلعا وخـدمـات رفـاهـيـة الـى ضرورية مثل السيارات وأجهزة التكييف وغيرها، وذلك خـلال الـخـمـس وعشرين سنة الماضية والتي لم تزد فيها هذه الرواتب للعديد من الأسباب والظروف الاقتصادية التي مرت بها المملكة خلال هذه الفترة الأمر الذي أدى الى تآكل تدريجي للقوة الشرائية لدخول موظفي الدولة ومتقاعديها.. وبالتالي فهذه الزيادات ستقابل بكثير من الارتياح لدى المواطن، وتدفعه تدريجيا الى التركيز على ما يقوم به من أعمال بدلا من تشتيت جهده وفكره على كيفية التعامل مع ضائقته المالية وأعباء الحياة.. وهو ما سيكون له آثاره الايجابية على انتاجيته وبالتالي على الاقتصاد الوطني ككل.

٢-إن زيادة دخول المواطنين من موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين ومتقاعدين، ومستفيدي الضمان الاجتماعي والذين يمثلون النسبة الأكبر من سكان المملكة، سيتم ترجمتها الى زيادة الانفاق الخاص، الأمر الذي يؤدي ومن خلال مضاعفة الانفاق الى زيادات كبيرة في الطلب الفعال المحلي على السلع والخدمات بشكل عام والضرورية منها بشكل خاص، وهو ما يدفع بعجلة النشاط الاقتصادي لتتسارع نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقي أكبر ومنتظم، تقلل تدريجيا من آثار تقلبات أسعار البترول العالمية مستقبلا.

٣-هنالك تخوف محتمل من أن هذه الزيادات في الرواتب قد تدفع بمعدلات التضخم الى الأعلى لتبتلع ما تحقق من مكاسب في دخل المواطن من جراء الزيادة الاسمية في راتبه.. الا انه يمكن التعامل مع هذا الأمر المحتمل من خلال مجموعة من الاجراءات التي يمكن اتباعها لكبح جماح زيادات محتملة للأسعار العامة. أما بالنسبة للتجار القائمين على بيع السلع والخدمات، فانه وفي ظل المنافسة القائمة فلن يكون سهلا عليهم زيادة أسعار هذه السلع والخدمات، في الوقت الذي يمكن للدولة التعامل بحزم مع فئة التجار الذين تغلب عليهم صفة المحتكرين، وتفويت الفرصة عليهم من القيام برفع أسعار

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 23-08-2005 العـــدد : 14241
الصفحـات : 13 المسلسل : 58

السلع والخدمات التي يطرحونها في السوق المحلي، خاصة اذا ما كانوا مستفيدين من حماية جمركية تقدمها لهم الدولة حجبت عنهم منافسين أجانب من دخول السوق المحلي.

الثاني: إن اشتمال الأمر الملكي الكريم الصادر أمس على زيادة الانفاق لتطوير الخدمات الأساسية وعلى القطاعات التي تعمل على دعم مسيرة الاقتصاد الوطني، فان ذلك يصب ايضا في اتجاه تحسين مستوى معيشة المواطن، كون الزيادة في الرواتب لا تكفي وحدها وعرضة للتآكل التدريجي في قيمتها الحقيقية ما لم يصاحبها تحسين في مستوى السلع والخدمات العامة من مياه وكهرباء وطرق وتعليم وتدريب وغيرها.

وما إقدام خادم الحرمين الشريفين بالأمر بزيادة الرواتب الا لمعرفته حفظه الله بأن تنفيذ مشروعات تحسين الخدمات الأساسية وتوفيرها يتطلب وقتا ليس بالقليل حتى ينعكس ايجابا على مستوى معيشة المواطن لذا تزامنت الخطوتان حتى يتم تخفيف أعباء تكاليف المعيشة بصورة فورية في انتظار خطوات تحسين مستوى السلع والخدمات العامة وانعكاساتها الايجابية على المواطن واقعيا خلال الفترة القادمة، خاصة في الطلب المتزايد على الطرق والمدارس والمياه والجامعات وغيرها نتيجة للزيادات السكانية والنقص الحالي في حجم المعروض منها ليواكب هذا الطلب المتزايد.

أما فيما يتعلق بزيادة رأس مال كل من صندوق التنمية الصناعية وبرنامج الصادرات السعودية، فان ذلك يهدف الى النهوض بالقطاع الصناعي والذي نعول عليه كثيرا في تحقيق التنويع الاقتصادي، وايضا دفع الصادرات السعودية للاسواق العالمية خاصة في ظل اسوار جمركية أقل أو منعدمة متى ما تم انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية قريبا بإذن الله.

وفي الختام فانه يمكن القول بأن المملكة في ظل خادم الحرمين الشريفين وولي عهده حفظهما الله مقبلة على ازدهار اقتصادي حقيقي، يقود المواطن عجلته الرئيسية وهو يمثل المحور الأساسي لاهتمام الدولة من خلال تعليمه وتدريبه وتوفير فرص العمل له وتحقيق مستوى معيشة تشعره بالعز والخير الكبير الذي نملكه بفضل من الله.

---

* المستشار الاقتصادي لوزير البترول والثروة المعدنية

د. محمد سالم سرور الصبان*